لعقد اجتماع في قبرص، يضمّ وزراء خارجيات اسرائيل ومصر والاردن، للتفاوض المباشر، تحت اشراف المبعوث الدولي، واعتبار القرار الرقم ٢٤٢ جدولاً لأعمال المفاوضات[٨].

لقد اسقطت نتائج معركة الكرامة، في ٢١ آذار (مارس) ١٩٦٨، كل اطروحات الحكم الاردني بأن العمل الفدائي، الموسوم بأنه «غير منضبط، وغير منسق»، هو في صالح اسرائيل أكثر منه في صالح قضية الفلسطينيين والعرب. فاسرائيل التي زجّت، بقوة كبيرة للغاية، بـ ١٥ ألف جندي في تلك المعركة، على أمل الحاق هزيمة كبرى بحركة المقاومة تزلزل أركانها، تكبّدت خسائر فادحة، ومنيت باندحار عسكري، وسياسي، ومعنوي، هو الأول من نوعه في تاريخها.

بيد ان ذلك لم يكن له الوقع الحسن في عمّان. فرئيس الحكومة الجديد، وصفي التل، حذّر، في نيسان (ابريل)، من «أية محاولات لزيادة عدد الفئات الفدائية»، معتبراً ان «أي تعدد في جهات العمل الفدائي يعني تمكين العدو من النفاذ من ثغرات التعدّد وطعن العمل الفدائي واضعافه»[٩]. ومذاك، بدأ الحكم الاردني بالاعداد لتصفية العمل الفدائي بالقوة المسلّحة، بعدما بدا هذا العمل عصيّاً على السيطرة بعد انتصار الكرامة، فتمّ تشكيل فرقة مسلّحة من رجال البادية، تحت امرة الشريف ناصر بن جميل، خال الملك حسين، مرتبطة بالأمن العام الداخلي[١٠].

وزاد في حساسية الحكم الاردني في تلك الحقبة، ليس فقط تجاه العمل الفدائي ومنظماته، وانما أيضاً حيال منظمة التحرير الفلسطينية، عقد الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني (١٠ ـ ١٧ تموز ـ يوليو ١٩٦٨). فقد شارك في تلك الدورة، لأول مرة، ممثلون عن المنظمات الفدائية، ممّا عُدَّ اعترافاً رسمياً من الكيان الفلسطيني الرسمي بهذه المنظمات وتمهيداً لوضع هذا الكيان بين أيديها. وبالاضافة الى ذلك، كانت قرارات الدورة واجراءاتها معاكسة للرغبات الاردنية. فهي رفضت القرار الرقم ٢٤٢، واعتبرت الكفاح المسلح الطريق الوحيد الى تحرير فلسطين، والعمل الفدائي النواة لحرب التحرير الشعبية الفلسطينية، ودعت الى منح العمل الفدائي حرية العمل في الدول العربية المجاورة، والانطلاق منها. وأُجريت تعديلات على الميثاق القومي الفلسطيني (تغيّر اسمه في هذه الدورة الى الميثاق الوطني الفلسطيني) أكدت التمسّك بالشخصية الوطنية الفلسطينية والاستقلال الوطني الفلسطيني. وأُسقط من الميثاق البند ٢٤ الذي كان ينص على ان لا تمارس منظمة التحرير الفلسطينية أية سيادة على الضفة الفلسطينية أو قطاع غزة أو منطقة الحمّة. وقررت الدورة، أيضاً، ان هدف النضال الفلسطيني هو تحرير فلسطين، وممارسة سيادة الشعب الفلسطيني فيها، وان لهذا الشعب الحق في ان يقيم لنفسه، وعلى أرضه، المجتمع الذي يرتضيه[١١].

وقوبلت تلك القرارات بغيظ مكتوم في العاصمة الاردنية. لكن الملك حسين استغل العدوان الاسرائيلي على السلط، في الرابع من آب (اغسطس)، ليستدعي قادة المنظمات الفدائية في الاردن ويبلغ اليهم ان العدوان يكشف عن ضرورة قيام تنسيق بين الجيش الاردني والعمل الفدائي، وهو، في الوقت الذي يرحّب بالمنظمات الفدائية، يرفض وجود منظمات فدائية هي امتداد مسلّح لبعض الاحزاب العربية؛ ودعا الى عدم معارضة الفدائيين للحل السلمي. وقطع الملك الاجتماع، عندما لم يجد تجاوباً من القادة الفلسطينيين[١٢]. وبدأت، بعد ذلك، حملة اردنية قوية تدعو الى جعل المنظمات الفدائية جزءاً من القوات المسلحة الاردنية. ولم تملك هذه المنظمات الاّ التوجّه الى الرأي العام الاردني، والفلسطيني، والعربي، للضغط من أجل حماية العمل الفدائي. وكان من العوامل التي زادت في استثارة السلطات الاردنية، ان الحركة السياسية والنقابية المحلية افصحت، دون مواربة،